

تقرير اجتماع مجلس الجامعة

يوم الخميس 08 يناير 2026

عقد مجلس جامعة شعيب الدكالي بالجديدة اجتماعا عاديا، يوم الخميس 08 يناير 2026، على الساعة العاشرة صباحاً، بقاعة الاجتماعات بمقر رئاسة الجامعة، برئاسة السيد رئيس الجامعة وحضور السيدات والسادة أعضاء المجلس (لائحة الحضور رفقته). وقد تضمن الملف الموزع على أعضاء المجلس 08 وثائق وهي:

- مشروع تقرير اجتماع 13 نونبر 2025؛
 - النظام الداخلي للمؤسسة: الكلية متعددة التخصصات بسيدي بنور؛
 - النظام الداخلي لمجلس مؤسسة الكلية متعددة التخصصات بسيدي بنور؛
 - النظام الداخلي لمؤسسة المدرسة العليا للتربية والتكوين بالجديدة؛
 - النظام الداخلي لمجلس المؤسسة: المدرسة العليا للتربية والتكوين بالجديدة؛
 - بطاقة مشروع فصل كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الى مؤسستين؛
 - بطاقة مشروع تحويل الكلية متعددة التخصصات بسيدي بنور؛
 - بطاقة مشروع إحداث المعهد العالي لعلوم الساحل والبحر؛
- بعد التأكد من استيفاء النصاب القانوني، افتتح السيد رئيس الجامعة أشغال الاجتماع على الساعة العاشرة والنصف صباحا بكلمة ترحيبية بأعضاء المجلس الحاضرين، وقدّم تهنائه بمناسبة السنة الجديدة، تلتها لحظة خشوع تمت فيها قراءة الفاتحة ترحماً على روح الفقيده والدة الأستاذ عبد الوهاب الحضرمي، عضو المجلس.

بعد ذلك تم تعيين مقررين هما: الأستاذة حياة بركات، والأستاذ رشيد نميلة.

بعد ذلك عرض الرئيس على أنظار المجلس مشروع جدول الأعمال قصد المصادقة، وبعد المناقشة صودق عليه وفق الصيغة التالية مع إضافة نقطتين إلى مختلفات من اقتراح بعض أعضاء المجلس ويتعلق الأمر بمشكل الولوج لقواعد البيانات العلمية عبر البريد الأكاديمي وتحسين خدمة الإيواء



والتغذية الخاصة بلجان مناقشة أطاريح الدكتوراه:

- 1- المصادقة على مشروع التقرير السابق دورة 13 نونبر 2025؛
- 2- مقترح تحويل كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية إلى كل من كلية الاقتصاد والتدبير وكلية العلوم القانونية والسياسية بالجديدة؛
- 3- مقترح تحويل الكلية متعددة التخصصات بسيدي بنور إلى كلية العلوم التطبيقية بسيدي بنور؛
- 4- مقترح خلق المعهد العالي لعلوم الساحل والبحار؛
- 5- انتداب رئيس الجامعة من أجل اقتناء وتفويت أوعية عقارية:
 - الوعاء العقاري الذي سيشيد عليه مشروع بناء المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير؛
 - الوعاء العقاري لخلق مؤسسات جامعية بالوليدية والجماعة الترابية بأزمور.
- 6 - المصادقة على مشروع النظامين الداخليين لمجلس ومؤسسة كل من المدرسة العليا للتربية والتكوين والكلية متعددة التخصصات بسيدي بنور؛
- 7- مشروع نظام التوقيت الميسر؛
- 8- اتفاقيات؛
- 9- مختلفات.

بعد ذلك أطلع السيد رئيس المجلس على مجموعة من الإخبارات ويتعلق الأمر ب:

- 18/11/2025 تعيين السيد بلफल عبد المجيد نائباً لرئيس الجامعة مكلفاً بالشؤون البيداغوجية والأكاديمية خلفاً للسيد رشيد هلال الذي عُين مديراً للوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي؛
- تعيين السيد إبراهيم لمراي مديراً لقطب الدراسات في الدكتوراه؛
- حضور اللقاءات التشاورية الموسعة حول إعداد برنامج التنمية الترابية المندمج برئاسة عامل الإقليم؛
- 29/11/2025 تنظيم حفل توشيح بعض أفراد الجامعة المنعم عليهم بالأوسمة الملكية من أساتذة، موظفين وتقنيين بحضور عامل الإقليم؛



● انعقاد شبكة رؤساء المؤسسات بالداخلة بحضور السيد الوزير وحضور حفل إطلاق المنصة الوطنية للغات بالمدرسة العليا للتكنولوجيا بنفس المدينة تزامناً مع الاحتفال بالقرار الأممي الأخير الذي يهتم قضية الصحراء المغربية والداعم لخطة الحكم الذاتي المغربية، مع الإشارة إلى أن إطلاق منصة تعليم اللغات سيكون يوم 9 يناير بجامعتنا؛

● 15/12/2025 تنظيم حفل تسليم شواهد خريجي المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بالجديدة ؛

● 25/12/2025 حضور لجنة التعليم بمجلس المستشارين الخاصة بتقديم ومناقشة القانون رقم 24-59 ؛

بعد ذلك شرع المجلس في تدارس النقط الواردة بجدول الأعمال:

1. المصادقة على مشروع التقرير السابق دورة 13 نوفمبر 2025:

تمت قراءة مشروع تقرير الاجتماع السابق المنعقد بتاريخ 13 نوفمبر 2025، وبعد ذلك منح السيد الرئيس الكلمة لأعضاء المجلس لإبداء ملاحظاتهم. وقد تم اقتراح بعض التعديلات، ليصادق في الأخير على التقرير بالإجماع، مع إدراج التعديلات المقترحة وإحاقها به.

2. مقترح تحويل كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية إلى كل من كلية الاقتصاد والتدبير وكلية العلوم القانونية والسياسية بالجديدة:

انتقل المجلس إلى دراسة المقترح المتعلق بتحويل كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالجديدة إلى مؤسستين جامعتين مستقلتين، هما:

1. كلية الاقتصاد والتدبير بالجديدة؛

2. كلية العلوم القانونية والسياسية بالجديدة.

وفي هذا الإطار وقبل الشروع في مناقشة النقطة الثانية، ذكر السيد الرئيس بأن المشاريع الثلاثة (النقاط 2 و3 و4 من جدول الأعمال) تُعد محاور أساسية ضمن مشروعه لتطوير الجامعة، والذي سبق عرضه على مجلس الجامعة بتاريخ 2023/11/23، وهي مشاريع منسجمة مع السياسة الحكومية. وقد تم عرض بطاقات المشاريع الثلاثة بواسطة جهاز العرض.

بخصوص هذه النقطة قدّم السيد رئيس الجامعة عرضاً مفصلاً شمل مختلف المعطيات الإحصائية والبيداغوجية وكافة المعلومات الداعمة لهذا التحويل و التي تُبرّر بشكل كامل التوجه نحو تقسيم



الكلية إلى مؤسستين مستقلتين (عدد الطلبة حوالي 13.000، وعدد الخريجين ما بين 1000 و1200، ... عدد المسالك، إلخ)، إضافة إلى السياق العام لهذا المقترح الذي ينسجم مع سياسة الوزارة، ويهدف إلى تجويد الحكامة الأكاديمية وتعزيز العرض التكويني من خلال إحداث تخصصات دقيقة تستجيب لمتطلبات المحيط الاقتصادي والاجتماعي، على غرار ما هو معمول به وطنياً ودولياً.

وفي السياق نفسه، أخذ السيد عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الكلمة لإطلاع المجلس على الإرادة التي عبّرت عنها أغلبية أساتذة المؤسسة، والذين يُبدون تأييدهم لمشروع التحويل.

بعد ذلك، ذكّر السيد الرئيس بوضعية مشروع معهد الصحة ومشروع معهد الرياضة، مبرزاً أن العائق الرئيسي الذي واجه جميع المشاريع يتمثل في اقتناء العقارات. كما أخبر المجلس بانخراط الجهة ووجود إرادة جديدة حالياً من أجل تجسيد هذا المشروع على أرض الواقع.

وبعد المناقشة وتقديم بعض الملاحظات، نوّه أعضاء المجلس بهذا المشروع، معتبرين أن انعكاساته ستكون إيجابية على تنمية الجامعة وصادقوا بالإجماع على المشروع المعروض.

وبعد استعراض هذه المعطيات، فُتح باب المناقشة أمام أعضاء المجلس، الذين تداولوا في أهمية هذه الهيكلة الجديدة وانعكاساتها التي ستكون إيجابية على تنمية وتطوير العرض الجامعي بمدينة الجديدة.

وبعد المناقشة وتقديم بعض الملاحظات، صادق المجلس بالإجماع على المقترح، مع الإبقاء على مصطلح «تحويل» انسجاماً مع التسميات المعتمدة في الجريدة الرسمية، على أن يتم تأجيل إجراء القرار إلى حين إجراء مشاورات موسعة.

3- مقترح تحويل الكلية متعددة التخصصات بسيدي بنور إلى كلية العلوم التطبيقية بسيدي بنور:

في مرحلة أولى، ذكّر السيد الرئيس بالسياسة الحكومية التي تنص على تحويل الكليات متعددة التخصصات، ثم استعرض أمام أنظار أعضاء المجلس البطاقة التقنية المتعلقة بمشروع تحويل الكلية متعددة التخصصات بسيدي بنور إلى كلية العلوم التطبيقية. وقد تضمّن هذا العرض معطيات وإحصائيات حول الكلية والمبررات البيداغوجية والأهداف الاستراتيجية لهذا التحويل، والذي



يهدف إلى تعزيز التخصصات العلمية والتقنية بالمؤسسة، والارتقاء بعرضها التكويني بما ينسجم مع التحولات الأكاديمية والمجالية.

وعقب ذلك، فتح السيد الرئيس باب المناقشة أمام أعضاء المجلس لإبداء آرائهم وتقديم ملاحظاتهم حول هذا المقترح، وقد انصبت المداخلات على أهمية هذه الخطوة في الرفع من جاذبية الجامعة، وملاءمة عروضها التكوينية مع المتطلبات التقنية لسوق الشغل، وكذا مع حاجيات وخصوصيات المجال الترابي لإقليم سيدي بنور.

كما شهدت هذه النقطة نقاشاً استراتيجياً حول طبيعة الاستقطاب، حيث تم التأكيد على اعتماد **نظام الاستقطاب المفتوح** بمسارات دراسية موجهة نحو المهن في العلوم و مسارات تجمع بين العلوم والتدبير، مع العمل لاحقاً، على خلق مؤسسات جديدة لعلوم التدبير والعلوم القانونية، بما يضمن تكافؤ الفرص لأبناء الإقليم. وتمت كذلك المصادقة على تفضيل تسمية كلية العلوم التطبيقية عوض تسمية أخرى، تفادياً لأي ازدواجية محتملة مع مؤسسات جامعية أخرى.

وأكد أعضاء المجلس المتدخلون على ضرورة استحضار المعطيات الإحصائية والحاجيات المتعلقة بجاملي شهادة البكالوريا لإقليم سيدي بنور عند تصميم العرض البيداغوجي، بما يضمن إعداد تصور متكامل يتجاوز مجرد تغيير التسمية، ويستهدف تكوين الرأسمال البشري في إطار مقارنة قائمة على العدالة الترابية.

وبعد استيفاء النقاش، عرض السيد رئيس الجامعة هذه النقطة على التصويت، حيث تمت المصادقة بالإجماع من طرف أعضاء المجلس على مقترح تحويل الكلية متعددة التخصصات بسيدي بنور إلى كلية العلوم التطبيقية.

4- مقترح خلق المعهد العالي لعلوم الساحل والبحار:

بخصوص هذه النقطة أكد السيد رئيس الجامعة أن هذا المشروع يستلهم من التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بتنمية الساحل المغربي، ويُعد مشروعاً استراتيجياً سواء من الناحية السياحية أو الاقتصادية أو البيئية، وبعد ذلك قَدِّم عرضاً شاملاً تَضَمَّن الدواعي الاستراتيجية والمعطيات التقنية المتعلقة بإحداث هذا المعهد، مؤكداً على أهميته العلمية والأكاديمية ودوره في تعزيز العرض التكويني والبحثي للجامعة.



وللإشارة فقد تم اقتراح تخصيص و اقتناء وعاء عقاري مساحته 7 هكتارات بمنطقة الوليدية، وإنجاز الخبرة التقنية الخاصة بهذا العقار.

وعقب ذلك، شهدت هذه النقطة نقاشاً إيجابياً واثميناً واسعاً من طرف أعضاء المجلس، حيث أكدوا بالإجماع خلال المداولات أن هذا المشروع يأتي لسد فجوة أكاديمية وعلمية قائمة في تخصصات البحر والساحل، كما من شأنه تعزيز البعد التنموي والاقتصادي للجامعة، من خلال تأهيل كفاءات وطنية متخصصة قادرة على تلبية حاجيات السوقين المحلية والوطنية.

وفي هذا السياق، اقترح أعضاء المجلس تغيير تسمية المؤسسة من « المعهد العالي » إلى « المعهد الوطني... »، بما يضيف عليها صبغة وطنية أوسع، انسجاماً مع أهدافها الاستراتيجية ومجالات تدخلها.

وبعد استيفاء النقاش، صادق المجلس بالإجماع على إحداث المؤسسة، مع اعتماد التسمية الجديدة : "المعهد الوطني لعلوم الساحل والبحار" وهو معهد مخصص للتكوين والبحث العلمي.

5- انتداب رئيس الجامعة من أجل اقتناء وتفويت أوعية عقارية:

عرض السيد رئيس الجامعة ملفات الأوعية العقارية المخصصة للمشاريع الجامعية المستقبلية، ويتعلق الأمر بما يلي:

1. وعاء عقاري جديد بمساحة 3,5 هكتارات مخصص لتشييد المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير (ENCG).

2. أوعية عقارية بكل من الوليدية والجماعة الترابية لأزمور، سيتم تفويتها للجامعة بالجمان من أجل إحداث مؤسسات جامعية.

وعقب ذلك، أعطيت الكلمة لأعضاء المجلس، حيث تم اقتراح تخصيص الوعاء العقاري الكائن بأزمور لتشييد المعهد الوطني لعلوم الصحة، إضافة إلى إحدى الكليات المزمع إحداثها في إطار التحويل، إما كلية الاقتصاد والتدبير أو كلية العلوم القانونية والسياسية.

وفي هذا السياق، تدخل السيد البيدوري المصطفى، ممثل المجلس الإقليمي، مؤكداً انخراط السلطات الإقليمية في دعم هذه المشاريع، كما أكد أن المجلس الإقليمي سيعمل على إعادة الاتفاقية



الخاصة بعقار أزمور للتوقيع في أقرب الآجال، موضحاً أن الاتفاقية الحالية تنص صراحة على تشييد مؤسستين جامعتين.

وبعد التداول، وافق المجلس بالإجماع على انتداب السيد رئيس الجامعة لاتخاذ كافة الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة المتعلقة باقتناء وتقويت هذه الأوعية العقارية، ويتعلق الأمر بـ:

- الوعاء العقاري المخصص لتشييد مشروع بناء المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير؛
- الأوعية العقارية المخصصة لإحداث مؤسسات جامعية بكل من الوليدية والجماعة الترابية لأزمور.

6 - المصادقة على مشروع النظامين الداخليين لمجلس ومؤسسة كل من المدرسة العليا للتربية والتكوين والكلية متعددة التخصصات بسيدي بنور:

أعطيت الكلمة للسيد رئيس اللجنة المختصة، الذي استهلّ مداخلته بتوجيه الشكر إلى أعضاء المجلس الذين ساهموا في دراسة مشاريع الأنظمة الداخلية، قبل أن يقدم عرضاً مفصلاً حول أشغال اللجنة المرتبطة بدراسة هذه الأنظمة وتجويدها، كما استعرض خلاصة التعديلات والمقترحات التي توصلت إليها اللجنة وعرضها على أنظار المجلس.

وعقب ذلك، أعطيت الكلمة لأعضاء المجلس لإبداء آرائهم وتقديم ملاحظاتهم، حيث تقدم عدد من الأعضاء بملاحظات جوهرية وأخرى شكلية همت مضامين هذه القوانين وصياغتها.

وبعد مناقشة مستفيضة، تم الاتفاق على المصادقة على الأنظمة الداخلية المذكورة، مع إدراج التعديلات التي تمت مناقشتها والتصويت عليها من طرف المجلس في صيغتها النهائية.

7- مشروع نظام التوقيت الميسر:

بخصوص هذه النقطة، تقدم رئيس اللجنة المختصة بطلب إلى أعضاء المجلس، يلمس فيه منح اللجنة مهلة إضافية، وذلك لتمكينها من استكمال أشغالها وتجويد الصيغة النهائية للمشروع بما يضمن نجاعته الإدارية والبيداغوجية.

بعد ذلك، وافق المجلس على منح اللجنة المهلة المطلوبة، وتأجيل البت في هذه النقطة إلى دورة لاحقة.

وقد تمت برمجة اجتماع للجنة يوم الثلاثاء 13 يناير 2026.



8- اتفاقيات:

لم يتم تسجيل أي ملاحظات أو قرارات خاصة بهذه النقطة لعدم وجود أي اتفاقية.

9- مختلفات:

شهدت هذه النقطة من جدول الأعمال مناقشة مجموعة من القضايا اللوجستية والتقنية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

• تعثر الولوج إلى قواعد البيانات عبر البريد الأكاديمي:

أوضح السيد رئيس الجامعة أن المركز الوطني للبحث العلمي والتقني (CNRST) هو الجهة المكلفة بتدبير عملية الاشتراك في قواعد البيانات العلمية، مشيراً إلى عدم تجديد عقد الاشتراك حالياً من طرف المركز بالنسبة لقاعدة Sciences Directes. وفي هذا الإطار، طمأن السيد الرئيس أعضاء المجلس بأن المركز الوطني للبحث العلمي والتقني تتوفر على اشتراك مع قاعدة بيانات أخرى، بما يضمن استمرارية الولوج إلى الموارد العلمية ودعم أنشطة البحث العلمي.

• ظروف الإيواء وجودة التغذية الخاصة بلجان مناقشة أطروحات الدكتوراه:

تم التطرق إلى الجوانب التنظيمية المرتبطة بإقامة وتغذية أعضاء لجان المناقشة، حيث اقترح بعض أعضاء المجلس ضرورة تحسين ظروف استقبال الأساتذة المشاركين في هذه اللجان. وفي هذا السياق، اعتُبر مكان المبيت المعتمد حالياً (الفندق) غير ملائم، مع الدعوة إلى البحث عن بدائل توفر شروطاً أفضل من حيث الجودة والراحة.

كما تم تسجيل ملاحظات بخصوص حصر خدمات التغذية في المطعم الحالي، بالنظر إلى بعده المكاني واعتماده على قائمة طعام محددة لا تتيح خيارات متعددة للمستخدمين. وطالب المتدخلون بضرورة تجويد هذه الخدمات وتنويع العرض، من خلال البحث عن بدائل تعاقدية جديدة تضمن جودة الإيواء والتغذية وتستجيب لمتطلبات الاستقبال اللائق.

• اقتراح لجنة تتبع تنفيذ مشاريع الجامعة (Commission Ad hoc) :

في سياق متصل، تمت مناقشة مقترح إحداث لجنة خاصة (Ad hoc) لتتبع تنفيذ المشاريع الجامعية، وفي هذا الإطار، أكد السيد رئيس الجامعة أن مدة تتبع المشاريع تظل غير محددة زمنياً،



خلافاً لمدة صلاحية اللجنة الخاصة (Ad hoc) التي تبقى محددة في 30 يوماً و أكد أنه سيعمل على بلورة صيغة قانونية وتنظيمية لإحداث "لجنة للدعم والمتابعة والتواصل مع المحيط"، تُعنى بتعزيز التواصل مع المحيط السوسيو-اقتصادي، وتضطلع بمهمة التتبع الدقيق لمختلف المشاريع المبرمجة بالجامعة، بما يضمن حسن تنفيذها، ونجاحتها، واحترام الآجال المحددة لإنجازها.

بانتهاء المناقشات في نقطة مختلفات، تم استنفاد كافة النقاط المدرجة في جدول أعمال دورة 08 يناير 2026، وبعد أن أشاد السيد الرئيس بروح التعاون التي ميزت المداخلات، مؤكداً أن جميع المقترحات سيتم أخذها بعين الاعتبار لتجويد الخدمات الأكاديمية والإدارية بالجامعة تم رفع الاجتماع على الساعة 15:45.

المقرران:

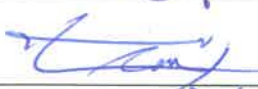
الأستاذة: حياة بركات

الأستاذ: راشيد النميلة

صودق عليه بتاريخ 02 فبراير 2026 .



لائحة حضور أعضاء مجلس الجامعة
يوم الخميس 08 يناير 2026 على الساعة العاشرة صباحا
بقاعة الاجتماعات بمقر رئاسة الجامعة

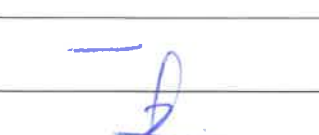
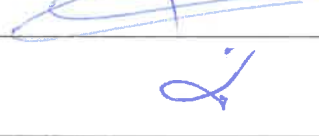
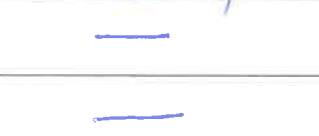
الاسم والنسب	الصفة	التوقيع
أعضاء بحكم القانون		
السيد عز الدين عازم	رئيس الجامعة	
السيد عبد اللطيف معروز	رئيس جهة الدار البيضاء - سطات	
السيد عبد المجيد محب	رئيس المجلس العلمي	
السيد محمد الزاهيدي أحمد السيد	نائب رئيس المجلس الإقليمي	
السيد حافظ صابر	عميد كلية العلوم	
السيد محمد يعو	عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية	
السيد السعيد المسكينى	العميد بالنيابة لكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية	
السيد عبد الحق صاحب الدين	مدير المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير	
السيد عبد الواحد حجاجي	مدير المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية	
السيد المزبير الفلسوفي	مدير المدرسة العليا للتكنولوجيا بسيدي بنور	
السيد خليل امغرفاوي	مدير المدرسة العليا للتربية والتكوين	
السيد محمد سحابي	العميد بالنيابة لكلية متعددة التخصصات سيدي بنور	
السيد محمد ديب	مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الدار البيضاء- سطات	

الأعضاء المميزون

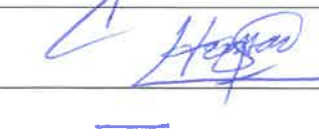
السيد حسن البركاني	رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات جهة الدار البيضاء- سطات	_____
السيد عبد القادر قنديل	رئيس الغرفة الفلاحية لجهة الدار البيضاء - سطات	_____
السيدة جليلة المرسللي	رئيسة غرفة الصناعة التقليدية – جهة الدار البيضاء-سطات	العربي بريد وفاق بالنيابة
السيد المفضل دوح	مدير المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين- جهة الدار البيضاء-سطات	_____

الأعضاء المنتخبون

	ممثل أساتذة التعليم العالي	السيد الطيب كوسي
	ممثل أساتذة التعليم العالي	السيد عبد الحق جابر
	ممثل أساتذة التعليم العالي	السيد المصطفى الزاهيري
	ممثل أساتذة التعليم العالي	السيد هشام السباعي
	ممثل أساتذة التعليم العالي	السيد عبد الإله قدار
	ممثل أساتذة التعليم العالي	السيد راشيد النميلة
	ممثلة أساتذة التعليم العالي	السيدة حليلة رشيد
	ممثل الأساتذة المؤهلين	السيد عبد الوهاب الحضرمي
	ممثل الأساتذة المؤهلين	السيد عبد الكريم العماري
	ممثل الأساتذة المؤهلين	السيد سعيد شكاك
	ممثلة الأساتذة المؤهلين	السيدة حياة بركات
	ممثلة الأساتذة المؤهلين	السيدة أسماء الحناني
	ممثل الأساتذة المؤهلين	السيد رضوان العمري
	ممثل الأساتذة المؤهلين	السيد هشام تومي

	ممثل الأساتذة المؤهلين	السيد حميد نصر الله
	ممثلة الأساتذة المؤهلين	السيدة هاجر مكري
	ممثل أساتذة التعليم العالي المساعدين	السيد محمد حدوش
	ممثل أساتذة التعليم العالي المساعدين	السيد فيصل بنصالح
	ممثل أساتذة التعليم العالي المساعدين	السيد مصطفى المودن
	ممثل أساتذة التعليم العالي المساعدين	السيد المهدي الزعيم
	ممثل أساتذة التعليم العالي المساعدين	السيد عبد اللطيف عرفان
	ممثل أساتذة التعليم العالي المساعدين	السيد محمد مبادوي
	ممثل الموظفين الإداريين	السيد بنيامين ناجي
	ممثل الموظفين الإداريين	السيد عبد الفتاح مالكي
	ممثل الموظفين الإداريين	السيد أناس فاضل
	ممثل الطلبة	السيد بدر الدين المونس
	ممثل الطلبة	السيد زكرياء الفقيقي
	ممثلة الطلبة	السيدة غزلان أسماء

الأعضاء الاستشاريون

	رئيس المجلس البلدي	السيد جمال بريبة
	نائب الرئيس	السيد عبد المجيد بلفل
	الكاتب العام للجامعة	السيد عبد الحكيم حسن الدين
	مراقب الدولة لدى جامعة شعيب الدكالي	السيد رشيد الزواه
	الخازن المكلف بالأداء	السيد نور الدين مخاريق